

التناوب بين حروف الجر في نهج البلاغة - دراسة نحوية

Alternating between prepositions in Nahj al-Balaghah -a
grammatical study

أ.م. د علي موسى عكلة

كلية التربية - جامعة ميسان

Assistant Professor Dr. Ali Musa Okla
College of Education - University of Misan

التناوب بين حروف الجر في نهج البلاغة - دراسة نحوية

أ.م. د علي موسى عكلة

المستخلص

يتناول هذا البحث ظاهرة نيابة حروف الجر بعضها مكان بعض في نصوص مختارة من كتاب نهج البلاغة، محاولاً ردّ تلك الحروف إلى دالاتها المركزية من خلال فهم السياق ودلالة الألفاظ وقصد المتكلم، وتضمن مدخلاً تعريفياً، وثلاثة محاور تمثل النصوص المختارة، وخاتمة تشتمل على أهم النتائج، وبالله التوفيق.

Abstract

This research deals with the phenomenon of prepositions being replaced by each other in Selected texts from the book Nahj al-Balagha, trying to return these letters to their central connotations through understanding the context and semantics and intent of the speaker. The research included an introduction, and three axes representing the selected texts, and a conclusion that includes the most important results, God bless.

الكلمات الدالة: حروف الجر، التناوب، التضمين النحوي، نهج البلاغة.

Key words: prepositions, alternation, grammatical inclusion, Nahj al-Balagha.

المقدمة

يتناول هذا البحث التوجيه والتحليل النحوي لظاهرة التناوب بين حروف الجر وتعاقب بعضها مكان بعض على وفق آراء المحققين من النحويين في دراسة تطبيقية لنصوص من نهج البلاغة، وتستند تلك الآراء على الأسس الآتية:

الأول: الاتساع في الحرف، على سبيل التناوب بين حرفين مشتركين في المعنى، فيستعمل أحدهما مكان الآخر.

الثاني: الاتساع في الفعل، على سبيل تضمين الفعل معنى فعل آخر، فيكتسب دلالة جديدة بمضامة حرف جرّ ليس من شأنه أن يضامه. والغرض منه إعطاء مجموع معنيين: معنى الفعل المذكور المصرّح به، ومعنى الفعل المضمّن.

الثالث: اللجوء إلى التأويل، لردّ حرف الجر إلى بابه أو معناه المركزي من دون القول بالتناوب أو التضمين، وذلك من خلال فهم السياق ودلالة الألفاظ وقصد المتكلم، وهو يحتاج إلى بصرٍ نافذٍ وتأمّلٍ في أسرار معاني الحروف وأسباب العدول في استعمالها.

ولا يطرد كلّ واحدٍ من هذه الأسس على موارد التناوب جميعها مطلقاً، بل إن مقتضيات السياق وموارد الاستعمال هي التي تحدد الأساس الذي يستند إليه التحليل النحوي للقبض على المعنى الوظيفي على حسب الأحوال الداعية إليه والمسوّغة له، بيد أننا حاولنا اعتماد الأساس الثالث في تحليل نصوص مختارة من كتاب نهج البلاغة ما استطعنا إلى ذلك سبيلاً.

وانتهى البحث إلى جملة نتائج ذات صلة بالنصوص المحللة، أهمها أن الحرف الذي قيل إنه بمعنى حرف آخر لم يغادر دلالاته المركزية، وإنما يكتسب معاني هامشية مستفادة من السياق؛ وذلك لأنّ الحرف قد يؤدي المعنى المراد على سبيل الأصالة، وليس على سبيل التناوب، أو أنه متعلق بفعل يتعدى بحرفين، فيفيد مع أحدهما معنىً وظيفياً لا يفيد مع الآخر في التركيب نفسه. أما النصوص التي قيل فيها إن الفعل قد ضمّن معنى فعل آخر، فقد انتهى البحث إلى أنه قد يكون الفعلان اللتان قيل فيهما بالتضمين ليس بينهما تشابه، أو أن الفعل لا يتضمن معنى غيره، بل هو بمعناه أصالة، أو بمعنى فعل يتعدى بالحرف الذي قيل إنه لا يضامه في حقيقة اللغة، أو أن الجار والمجرور متعلق بحال محذوفة مشتقة من الفعل المضمن وقد نابت منابها.

وتضمن البحث مدخلاً تعريفيّاً، وثلاثة محاور تمثل النصوص المختارة من كتاب نهج البلاغة، وخاتمة تشتمل على أهم النتائج، وبالله التوفيق.

مدخل تعريفى

التناوب بين حروف الجر، واستعمال بعضها مكان بعض، من الظواهر النحوية التي حظيت بعناية النحويين قديماً وحديثاً^(١)، والأحرف التي يغلب فيها الخلاف في موضوع التناوب وتعدد المعاني ثمانية، هي: في، والى، وعن، ومن، وعلى، والباء، واللام، والكاف^(٢).

وترجع هذه الظاهرة إلى القول باشتراك الحروف أو ترادفها، أي: تعدد معاني الحرف الواحد، أو اشتراك عدد من الحروف في تأدية معنى واحد، وهو مذهب أغلب الكوفيين^(٣)، وفي مقابل ذلك يرى أغلب البصريين^(٤) أنّ للحرف معنى واحداً، وأن الأصل ألا تتوب حروف الجر بعضها عن بعض، بل تبقى على أصل معانيها الموضوعة لها بتضمين الفعل معنى فعل آخر، أي: التوسع أو الترخّص في الفعل، أو يردّ الحرف بلطف التأويل إلى معناه الأصل، وإلا يحمل على شذوذ النيابة في الحرف.

يقول ابن هشام: «مذهب البصريين أنّ أحرف الجر لا ينوب بعضها عن بعض بقياس، كما أنّ أحرف الجزم وأحرف النصب كذلك، وما أوهم ذلك فهو عندهم إما مؤول تأويلاً يقبله اللفظ، كما قيل في: ﴿وَأَصْلَبْتُمْ فِي جُدُوعِ النَّخْلِ﴾^(٥) (في) ليست بمعنى (على)، ولكن شبه المصلوب لتمكّنه من الجذع بالحال في الشيء، وإما على تضمين الفعل معنى فعل يتعدى بذلك الحرف، كما ضمّن بعضهم (شرين) في قوله:

شَرِينٌ بِمَاءِ الْبَحْرِ..... *.....

معنى (روين)، و(أحسن) في (وَقَدْ أَحْسَنَ بِي)^(٦) معنى (لطف)، وإما على شذوذ إنابة كلمة عن أخرى، وهذا الأخير هو مجمل الباب كلّه عند أكثر الكوفيين وبعض المتأخرين، ولا يجعلون ذلك شاذاً، ومذهبهم أقلّ تعسفاً^(٨). فهو يؤيد مذهب الكوفيين في هذا المورد، لكن لم يقبله على إطلاقه، فصححه وقيده عند ذكره التحذير من أمور اشتهرت بين المعريين، والصواب خلافها قائلاً: «قَوْلُهُمْ يُتُوبُ بَعْضُ حُرُوفِ الْجَرِّ عَنِ بَعْضٍ، وَهَذَا أَيْضاً مِمَّا يَتَدَاوَلُونَهُ وَيَسْتَدَلُّونَ بِهِ، وَتَصْحِيحُهُ بِإِدْخَالِ (قَدْ) عَلَى قَوْلِهِمْ:

(يُتَوَّب)، وَحَيْثُ يَتَعَدَّرُ اسْتِدْلَالُهُمْ بِهِ، إِذْ كُلُّ مَوْضِعٍ ادْعَا فِيهِ ذَلِكَ يُقَالُ لَهُمْ فِيهِ: لَا نَسْلَمُ أَنْ هَذَا مِمَّا وَقَعَتْ فِيهِ النَّيَابَةُ، وَلَوْ صَحَّ قَوْلُهُمْ لَجَازَ أَنْ يُقَالَ: مَرَّرْتُ فِي زَيْدٍ، وَدَخَلْتُ مِنْ عَمْرُو، وَكُتِبَتْ إِلَى الْقَلَمِ. عَلَى أَنَّ الْبَصْرِيِّينَ وَمَنْ تَابَعَهُمْ يَرَوْنَ فِي الْأَمَاكِنِ الَّتِي ادْعَيْتَ فِيهَا النَّيَابَةَ أَنَّ الْحَرْفَ بَاقٍ عَلَى مَعْنَاهُ، وَأَنَّ الْعَامِلَ ضَمَّنَ مَعْنَى عَامِلٍ يَتَعَدَّى بِذَلِكَ الْحَرْفِ؛ لِأَنَّ التَّجَوُّزَ فِي الْفِعْلِ أَسْهَلُ مِنْهُ فِي الْحَرْفِ»^(٩).

وليس جميع البصريين ينكرون استعمال الحروف بعضها مكان بعض كما تقدم عن ابن هشام، ولعل ابن السيد البطليوسي أكثر دقة في بيان مذهب النحويين في المسألة، فقد قال في باب دخول بعض الصفات مكان بعض: « هذا الباب أجازته قوم من النحويين، أكثرهم الكوفيون، ومنع منه قوم، أكثرهم البصريون، وفي القولين جميعاً نظر؛ لأن من أجازته دون شرط وتقييد، لزمه أن يجيز: سرت إلى زيد، وهو يريد مع زيد، قياساً على قولهم: إن فلاناً لظريف عاقل، إلى حسب ثاقب، أي: مع حسب... وهذه المسائل لا يجيزها من يجيز إبدال الحروف، ومن منع ذلك على الإطلاق، لزمه أن يتعسف في التأويل لكثير مما ورد في هذا الباب؛ لأن في هذا الباب أشياء كثيرة، يبعد تأويلها على غير وجه البذل»^(١٠).

والمبرد من البصريين القائلين باستعمال الحروف بعضها مكان بعض، فقد صرح بدخول حروف الإضافة بعضها على بعض في مواضع من كتابه (المقتضب)^(١١)، وقال في (الكامل): «وحروف الخفض يبدل بعضها من بعض، إذا وقع الحرفان في معنى، في بعض المواضع، قال الله جل ذكره: ﴿وَأَصْلَبَنَّاكُمْ فِي جُدُوعِ النَّخْلِ﴾^(١٢)، أي: (على)، ولكن الجذوع إذا أحاطت دخلت (في)، لأنها للوعاء، يقال: فلان في النخل. أي: قد أحاط به... وقال الله جل وعز: ﴿أَمْ لَهُمْ سُلْمٌ يَسْتَمِعُونَ فِيهِ﴾^(١٣)، أي: (عليه). وقال تبارك وتعالى: ﴿لَهُ مُعَقَّبَاتٌ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِ يَحْفَظُونَهُ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ﴾^(١٤)، أي: (بأمر الله)... وهذا كثير جداً»^(١٥). ففي الأمثلة التي ذكرها وغيرها كثير ذكر أن الحرفين وقعا في معنى، أي: تناوبا على معنى واحد.

والكوفيون كذلك لا يقولون جميعاً بالنيابة المطلقة، بل إن بعضهم ينحو نحو البصريين في القول بالتضمنين، ومنهم الفراء في مواضع من كتابه معاني القرآن^(١٦).

أما المحدثون فقد تشعبت آراؤهم بين مؤيدٍ ومعارضٍ للتناوب بين حروف الجر، فقد ذهب الأستاذ عباس حسن إلى أن حقيقة الأمر في نيابة حروف الجر بعضها عن بعض، تتلخص في مذهبين:

الأول: ليس لحرف الجر إلا معنى واحد أصلي يختص به ويؤديه على سبيل الحقيقية، ولا يؤدي غيره إلا من طريق المجاز في هذا الحرف، أو من طريق التضمنين في العامل الذي يتعلق به الجار الأصلي مع مجروره.

والمذهب الثاني: أن قصر حرف الجر على معنى حقيقي واحد، تعسف وتحكم لا مسوغ له، فما الحرف إلا كلمة كسائر الكلمات الاسمية والفعلية، وهذه الكلمات الاسمية والفعلية تؤدي الواحدة منها عدة معانٍ حقيقية لا مجازية، ولا يتوقف العقل في فهم دلالتها، فإذا كان الأمر كذلك، فقيم القول بالمجاز أو التضمنين أو غيرهما؟ بيد أن المجاز أو التضمنين أو نحوهما يقبلان، بل يتحتمان حين لا يبتدر المعنى المراد إلى الذهن، أما إذا تكشف للذهن سريعاً، فإن هذا يكون علامة الحقيقة، ولا داعي للعدول عنها، وهذا رأي نفيس أشار بالأخذ به والاقتصار عليه كثير من المحققين فمن الأنسب الاكتفاء به؛ لأنه عملي سهل، بغير إساءة لغوية، وبعيد من الالتجاء إلى المجاز والتأويل، ونحوهما من غير داع؛ فلا غرابة في أن يؤدي الحرف الواحد عدة معانٍ مختلفة، وكلها حقيقي، ولا غرابة أيضاً في اشتراك عدد من الحروف في تأدية معنى واحد؛ لأن هذا كثير في اللغة، ويسمى: المشترك اللفظي^(١٧). فهو يؤيد مذهب الكوفيين، ويراه أفضل من اللجوء إلى التضمنين والتأويل مادام المعنى مشهوراً ومتبادراً إلى الفهم، وآلا فان التضمنين والتأويل يقبلان بل يتحتمان.

ويرجح الدكتور فاضل السامرائي مذهب البصريين، فهو يرى أن الأصل في حروف الجر أن لا ينوب بعضها عن بعض، بل الأصل أن لكل حرف معناه واستعماله، ولكن قد

يقترّب معنيان أو أكثر من معاني الحروف، فتتعاور الحروف على هذا المعنى. وإيضاح ذلك أن حرف الجر في العربية قد يستعمل لأكثر من معنى، (من) مثلاً تستعمل لابتداء الغاية، وللتبويض، ولبيان الجنس، وللتعليل وغيرها، و(الباء) تستعمل للإلصاق، والاستعانة، والتعويض، والتعليل وغيرها. وقد تقترب المعاني من بعضها، أو يتوسع في استعمال المعنى، فيستعمل بعضها في معنى بعض، أو قريب منه، فمثلاً قد يتوسع في معنى الإلصاق بالباء، فيستعمل للطرفية، فنقول: أقمت بالبلد وفي البلد، ولكن يبقى لكل حرف معناه واستعماله المتفرد به، ولا يتمثلان تماماً.

وذهب إلى أن الحرف الواحد لا يقع بمعنى عدة حروف بصورة مطردة كما قيل، وأن أكثر ذلك خارج على التضمين، وهو إشراب لفظ معنى لفظ فيعطونه حكمه، وفائدته أن تؤدي كلمة مؤدى كلمتين، كقولهم: (سمع الله لمن حمده)، أي: استجاب، فعدى (سمع) باللام، وإنما أصله أن يتعدي بنفسه. وللتضمين غرض بلاغي لطيف، وهو الجمع بين معنيين بأقصر أسلوب: معنى الفعل الأول، ومعنى الفعل الثاني، والعدول إلى طريقة ما في التعبير بأقصر طريق ظاهرة من ظواهر العربية^(١٨).

وأنكر بعض الباحثين المعاصرين القول بالنيابة والتضمين كليهما، وعلى رأسهم الدكتور محمد حسن عواد الذي تأوّل بعض الشواهد القرآنية وغيرها بما ينفي وقوع النيابة أو التضمين فيها، وقال في مقدمة كتابه: « وقد ذهبنا في هذا البحث مذهباً يقضي بإبطال وقوع بعض حروف الجر موقع بعضها الآخر وفاقاً للبصريين، وخلافاً للكوفيين ومن تابعهم... ومما ذهبنا إليه في هذا البحث إبطال مسألة التضمين خلافاً للبصريين، فقد نظرت في المسألة فوجدت أدلتها غير مستحكمة، ووجدتها مسألة معجمية تندرج في بحث دلالات الألفاظ على وجه مباين للوجه أو الوجوه التي رسمها السلف، ذلك أنّ لكل لفظ معنى واحداً أو أكثر يؤديه من غير حاجة إلى تضمين»^(١٩).

أما الدكتور عبد الله صالح بابعير فيرى أن لا تناوب بين الحروف، وأن علاقات السياق هي التي تحدد معناها، أما التضمين فلا يلجأ إليه إلا إذا تعدّر بقاء الفعل على أصل معناه، يقول في نتائج دراسته: « لا نيابة على مستوى حروف المعاني، أو الأدوات

التي تمتاز بأن معانيها وظيفية لا معجمية، تتجلى من خلال العلاقات السياقية الناشئة بين حروف المعنى ومكونات السياق الأخرى، فلا تنوب هذه الحروف عن شيءٍ، ولا ينوب عنها شيءٌ البتة... ونيابة الفعل عن الفعل على حدّ التضمين مع وجود اختيار للبحث في المعنى المؤدّى بالتضمين، ونظرة في الشواهد المحمولة على هذا الحدّ، تقضي بعدم حمل الفعل أو ما جرى مجراه، على فعل آخر أو ما جرى مجراه، إلا إذا انقطعت الأسباب الموجبة لبقاء الفعل على أصله»^(٢٠).

المحور الأول: ما قيل فيه بالتناوب

فيما يأتي نماذج مختارة من كتاب نهج البلاغة قيل فيها بالتناوب بين الحروف، ويمكن حملها على أوجه تحفظ للحرف معناه الأصل، وتبقيه على بابه، من ذلك ما جاء في كلام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب (عليه السلام) في التحكيم: (اسْتَعْدُوا لِلْمَسِيرِ إِلَى قَوْمٍ حَيَارَى عَنِ الْحَقِّ لَا يُبْصِرُونَهُ، وَمُوزَعِينَ بِالْجُورِ لَا يَعْدِلُونَ بِهِ)^(٢١). قيل: إنّ الباء في قوله: (لا يعدلون به) بمعنى عن، وتقدير الكلام: لا يعدلون عنه إلى غيره^(٢٢). قال حبيب الله الخوئي: «الباء في قوله (ولا يعدلون به) إما بمعنى عن كما ذهب إليه الكوفيون في قوله تعالى: ﴿ فَسئَلُ بِهِ خَبِيرًا ﴾^(٢٣)، أي: عنه، ويؤيده ما في بعض النسخ بدل به (عنه)، أو صلة بمعناها الأصلي»^(٢٤).

أما الآية التي استشهد بها الشارح، فهناك عدة أوجه في تفسيرها، بعضها يخرجها عن القول بالتناوب، قال أبو حيان: «الظاهر تعلّق (به) بقوله: (فَسئَلُ)، وبقاء (الباء) غير مضمّنة معنى (عن). و(خَبِيرًا) من صفات الله، كما تقول: (لقيت يزيد أسداً)، و(لقيت يزيد البحر)، تريد أنه هو الأسد شجاعة، والبحر كرمًا. والمعنى: أنه تعالى اللطيف العالم الخبير، والمعنى: فاسأل الله الخبير بالأشياء العالم بحقائقها... ويجوز أن تكون (الباء) بمعنى عن، أي: فاسأل عنه خبيراً... ويكون (خَبِيرًا) ليس من صفات الله هنا، كأنه قيل: اسأل عن الرحمن الخبير»^(٢٥). فالمسؤول في الوجه الأول هو الله عز وجل، والباء على بابها. والمسؤول في الوجه الثاني غير الله تعالى، والباء بمعنى عن « ولا يجيء بهذا المعنى أصلاً عند البصريين. وقوله: ﴿ فَسئَلُ بِهِ خَبِيرًا ﴾ مؤول عندهم

بجعل الباء سببية أو تجريدية»^(٢٦). وقيل: الباء في (به) صلة، والمعنى: فاسأله خبيراً، و(خبيراً) نصب على الحال^(٢٧). وذكر البيضاوي أنّ الفعل (سأل) يتعدى بالباء ويعن والمعنى يختلف، قال: «والسؤال كما يعدى بعن لتضمّنه معنى التفتيش، يعدى بالباء لتضمّنه معنى الاعتناء»^(٢٨).

والفعل (عدل) في قوله (عليه السلام): (لَا يَعْدِلُونَ بِهِ)، يتعدى بالباء فيدلّ على التسوية، قال الكسائي: «عَدَلْتُ الشَّيْءَ بِالشَّيْءِ أَعَدِلُهُ عُدُولًا، إِذَا سَاوَيْتَهُ بِهِ»^(٢٩). قال تعالى: ﴿ثُمَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ﴾^(٣٠)، أي: يجعلون له عَدِيلًا^(٣١). فقله (مُوزَعِينَ بِالْجَوْرِ لَا يَعْدِلُونَ بِهِ) أي: إنهم لا يسوون بالجور غيره، فهو ملازم لهم، فيكون المفعول محذوفاً، والحرف على بابه. وقدّره الشراح بما يفيد هذا المعنى، فقال بعضهم: « لا يعدلون بالجور شيئاً آخر، أي: لا يرضون إلا بفعل الظلم»^(٣٢). وقال المجلسي: « أي: ليس للجور عندهم عديل»^(٣٣). وقال حبيب الله الخوئي: «لا يجعلون له مثلاً وعديلاً»^(٣٤). وقيل: «لا يستبدلونه بالعدل»^(٣٥). فاذا كان المعنى المراد متحقق برواية (يعدلون به) فلا حاجة إلى القول بنبابة حرف عن حرف آخر.

ويتعدى الفعل (عدل) بعن فيدلّ على الانحراف عن الشيء وتجاوزه، يقال: عدل عن الطريق عُدُولًا: حاد، ومال عنه وانصرف^(٣٦). فقله: (لَا يَعْدِلُونَ بِهِ)، أي: لا يتجاوزونه ولا يغادرونه إلى غيره، وجاء عن ابن أبي الحديد والمجلسي في معناه: « لا يتركونه إلى غيره»^(٣٧).

وفي بعض نسخ نهج البلاغة: (مُوزَعِينَ بِالْجَوْرِ لَا يَعْدِلُونَ عَنْهُ)، وقد أشار إلى هذه الرواية ابن أبي الحديد والمجلسي وحبيب الله الخوئي^(٣٨)، وهي تناسب المقام كذلك، وتغنينا عن القول بالتناوب.

ومما قيل فيه بالتناوب، قوله من خطبة له (عليه السلام) تسمّى القاصعة، وهي تتضمن ذمّ إبليس (لعنه الله): (فَلَعَمْرِي لَقَدْ فَوْقَ لَكُمْ سَهْمَ الوَعِيدِ، وَأَغْرَقَ إِلَيْكُمْ بِالنَّزْعِ الشَّدِيدِ، وَرَمَاكُمْ مِنْ مَكَانٍ قَرِيبٍ، فَقَالَ: ﴿رَبِّ بِمَا أَغْوَيْتَنِي لِأُزِينََنَّ لَهُمْ فِي الْأَرْضِ

وَأَغْوِيَهُمْ أَجْمَعِينَ»^(٣٩) قَدْ ذُنِبَ بَعِيدٍ، وَرَجِمًا بَظَنٍّ غَيْرِ مُصِيبٍ، صَدَّقَهُ بِهِ أَبْنَاءُ الْحَمِيَّةِ، وَإِخْوَانُ الْعَصِيَّةِ، وَفُرْسَانُ الْكِبْرِ وَالْجَاهِلِيَّةِ^(٤٠). عدّ بعض شراح النهج الباء في قوله: (صَدَّقَهُ بِهِ) بمعنى (في)، ومعناه: صدّقه في ذلك الظنّ أبناء الحميّة^(٤١). وقد تقع (الباء) موقع (في) على الاتساع، لكن يتفاوت المعنى مع كلّ حرفٍ منهما في التركيب الواحد، إذ يحافظ كلّ منهما على دلالة بابه، فمن ذلك «تقول: (فلان بمكة)، و(في مكة)، وإنما جازا معاً؛ لأنك إذا قلت: (فلان بموضع كذا وكذا)، فقد خبرت عن اتصاله والتصاقه بذلك الموضع، وإذا قلت: (في موضع كذا)، فقد خبرت بـ (في) عن احتوائه إياه وإحاطته به»^(٤٢). فالظرفية التي تستعمل بالباء تختلف عن الظرفية التي تستعمل بـ (في)^(٤٣).

والهاء في قوله: (صَدَّقَهُ) لإبليس، وفي (به) لظنّه^(٤٤)، وقوله: (صَدَّقَهُ بِهِ...) «تأكيدٌ لقوله: (رجماً بظنّ مصيب) يعني: أنّ إبليس ظنّ أنه يغويهم، وكان هؤلاء قد غووا وضلّوا بالحميّة والجاهلية والتعصّب والتكبر، فكان ضلالهم ذلك تصديقاً فعلياً منهم لإبليس في ظنّه، في قوله: (لاغويتهم) وموجباً لإصابة ظنّه»^(٤٥). أي: إن تصديقهم يرقى إلى اليقين، قال العسكري في الفرق بين صدق الله وصدق به: «أنّ المعنى في ما دخلته الباء أنه أيقن بالله؛ لأنّه بمنزلة صدق الخبر بتثبيت الله، ومعنى الوجه الأول أنه صدق في ما أخبره به»^(٤٦). ويقال: صدّق به تصديقاً وتصادقاً: اعترف بصدق^(٤٧).

فلو قلنا: صدّقه بظنّه، فالمراد أنّ هؤلاء صدّقوا إبليس (لعنه الله) يقيناً واعترافاً بظنه غير المصيب، بملازمة الحمية التي كانوا أبناءها، وملاصقة العصبية التي كانوا إخوانها، وملابسة الكبر والجاهلية التي كانوا فرسانها، وكان تصديقهم له بسوء أفعالهم وضلالهم وملازمة فعل الرذائل ومخالطة المعاصي واقترانهم بها. ولو قلنا: صدّقه في ظنّه، فالمعنى: صدّق هؤلاء إبليس (لعنه الله) في الحمية والعصبية والكبر والجاهلية التي احتوتهم، والرذائل التي تمكّنت منهم، والمعاصي التي أحاطت بهم، ومع تقارب المعنيين، فإنّ حرف الباء باقٍ على بابه في إفادة معنى الإلصاق، ومادام يؤدي المعنى المراد، فلا حاجة بنا إلى استبداله بـ(في).

وهناك رواية لهذا النص في بعض نسخ نهج البلاغة تغني عن القول بتناوب الحرفين، فقد روي: (صدقه أبناء الحمية)^(٤٨) من غير ذكر الجار والمجرور.

ومن ذلك قوله (عليه السلام) من خطبة له يذكر فيها ابتداء خلق السماء والأرض وخلق آدم: (ثُمَّ أَنْشَأَ سُبْحَانَهُ فَتَقَى الْأَجْوَاءَ، وَشَقَّ الْأَرْجَاءِ وَسَكَّائِكَ الْهَوَاءِ، فَأَجْرَى فِيهَا مَاءً مُتَلَاظِمًا تَيَّارُهُ، مُتْرَاكِمًا رِخَّارُهُ، حَمَلَهُ عَلَى مَتْنِ الرِّيحِ الْعَاصِفَةِ، وَالزَّرْعِ الْقَاصِفَةِ، فَأَمَرَهَا بِرِدِّهِ، وَسَلَّطَهَا عَلَى شَدِّهِ، وَقَرَّنَهَا إِلَى حَدِّهِ)^(٤٩). قال الشارح حبيب الله الخوئي: «إلى، في قوله: قرنها إلى حدّه، بمعنى اللّام، كما في قولهم: والأمر إليك»^(٥٠). وقد قيل في قوله تعالى: ﴿وَالْأَمْرُ إِلَيْكَ فَانظُرِي مَاذَا تَأْمُرِينَ﴾^(٥١) إنّ (إلى) بمعنى اللام^(٥٢)، وقال أبو حيان: «ولا يتعين في قوله: (وَالْأَمْرُ إِلَيْكَ) أن تكون بمعنى اللام، بل هي باقية على معناها من الغاية، أي: الأمر مضافٌ إليك ومنتهٍ إلى رأيك»^(٥٣). فد (الأمر إليك) لانتهاه الغاية، أي: منتهٍ إليك، وثمة فرق بينه وبين (الأمر لك) لدلالته على اختصاص الأمر بك.

وقوله: (وَقَرَّنَهَا إِلَى حَدِّهِ) أي: «قرن الله الريح إلى حدّ الماء، فكان السطح الأعلى للريح مماساً للسطح الأسفل للماء»^(٥٤). وقال المجلسي: «وجعلها مقرونة إلى انتهائه محيطة به»^(٥٥). أي: انه - جلت قدرته - أوصل الريح إلى غاية الماء وجعلها محيطة بنهايته، ولا يراد أن الاقتران كان مختصاً بإدراك حدّ الماء. ثم إن الفعل (قرن) يتعدى بالي فيقال: قرن الشيء إلى الشيء: وصله وشدّه إليه^(٥٦). فالحرف باقٍ على بابه في إفادة معنى الغاية، ولا حاجة لجعله بمعنى اللّام.

المحور الثاني - ما قيل فيه بالتضمن

التضمن صورة من صور التناوب بين الأفعال، و«هو إعطاء الشيء معنى الشيء، وتارة يكون في الأسماء، وفي الأفعال، وفي الحروف»^(٥٧) وظاهرة التناوب لا تتفك عن التضمن؛ لأن كليهما من الأسس المعتمدة في تأويل النص محلّ الخلاف كما تقدم، ولعل أبرز المواضع التي تلجئ إلى القول بالتضمن كون الفعل يستعمل لازماً وقد

جاء متعدياً بنفسه، أو أنه يستعمل متعدياً وقد جاء لازماً، أو متعدياً بحرف جر ليس من شأنه أن يتعدى به. وفيما يأتي نماذج مختارة من نهج البلاغة، قيل فيها بتضمين الفعل معنى فعل آخر، ويمكن حملها على أوجه تحفظ للفعل معناه الأصل، ومن ذلك قوله في خطبة له (عليه السلام) تعرف بخطبة الأشباح، منها في صفة الملائكة: (وَلَمْ تَغْضُ رَغَبَاتُهُمْ فَيَخَالِفُوا عَنْ رَجَاءِ رَبِّهِمْ)^(٥٨). فالفعل (يخالفوا) متعدٍ بنفسه، وجاء في النص متعدياً ب(عن)، لذلك قيل: إنَّ معناه (فيعدلوا) ليصحَّ تعديه بالحرف، قال الشارح حبيب الله الخوئي في تقديره: «أي: لم تنقص رغباتهم إلى ما عنده، فيعدلوا عن الرجاء إليه»^(٥٩). وقال محمد جواد مغنية: «(ولم تغض) أي: تنقص (رغباتهم فيخالفوا عن رجاء ربهم) أي: فيعدلوا عن رجاء ثوابه إلى اليأس»^(٦٠). ولا يعني هذا أنَّ (عدل) من معاني (خالف) في حقيقة اللغة، بل يفيد تضمّن الفعل (خالف) معنى (عدل).

والفعل (خالف) يأتي بمعنى بعد أو ولى، قال الكفوي: «خالف إليه: مال، وخالف عنه: بعد، يقال: (خالفني زيدٌ إلى كذا) إذا قصده وأنت مولٍ عنه، و(خالفني عنه) إذا كان الأمر بالعكس»^(٦١). ويأتي بمعنى تخلف أو خرج، فيقال: «خالف عنه مخالفةً وخلافاً: تخلف، وفي الحديث: (فخالف عتاً عليّ والزبير)... وعن الأمر: خرج، وفي التنزيل العزيز: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾^(٦٢)». وذكر ابن منظور في قوله عز وجل: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ﴾ أنَّ تقديره: يخرجون عن أمره، فعدى الفعل بعن حملاً على معنى يخرجون؛ لأنَّ المخالفة خروج عن الطاعة^(٦٤).

فالفعل (خالف) يأتي بمعنى (بعد وصدّ وتخلف وخرج) وتتعدى هذه الأفعال جميعها ب(عن)، وهي تناسب السياق، ويبقى الحرف على بابهِ في إفادة معنى المجاوزة. أي: لم تنقص رغباتهم فيتخلفوا عن رجاء ربهم بالإعراض والصدود، وينصرفوا إلى رجاء غيره. فالمعنى المراد تحقّق باستعمال الفعل (خالف) متعدياً بحرف المجاوزة، وبذلك ينتقي القول بالتضمين.

وتعدي الفعل (خالف) بحرف المجاوزة، يضيف على الفعل دلالة إضافية لا تتحصّل لو جاء متعدياً بنفسه، يقول الدكتور الجوّاري عن هذا الفعل: «يصل إلى المفعول مباشرة فيقال: خالفه وخالف أمره، إذا أريدت المخالفة مطلقة بلا قيد، أما خالف عنه فيراد به المخالفة مقيدة بالإعراض والصدود المستفاد من معنى حرف الجر (عن)»^(٦٥).

ويمكن القول بزيادة (عن) فيكون معنى (فَيُخَالِفُوا عَنْ رَجَاءِ رَبِّهِمْ) فيخالفوا رجاء ربهم، حملاً على مذهب من يقول بجواز زيادتها^(٦٦)، وهذا أيضاً يخرج النصّ عن القول بالتضمين.

ومثل ذلك يقال في قوله (عليه السلام) من خطبة يعظ فيها، ويبين فضل القرآن، وينهى عن البدعة: (فَاسْتَقِيمُوا عَلَى كِتَابِهِ، وَعَلَى مِنْهَا جِ أَمْرِهِ، وَعَلَى الطَّرِيقَةِ الصَّالِحَةِ مِنْ عِبَادَتِهِ، ثُمَّ لَا تَمْرُقُوا مِنْهَا، وَلَا تَبْتَدِعُوا فِيهَا، وَلَا تُخَالِفُوا عَنْهَا)^(٦٧). أي: لا تتخلفوا عن الطريقة الصالحة من عبادته بالإعراض والصدود متجاوزين إلى سواها من طرق الضلال.

ومن كلام له (عليه السلام) في ذمّ صفة الدنيا: (وَمَنْ أَبْصَرَ بِهَا بَصَرَتَهُ، وَمَنْ أَبْصَرَ إِلَيْهَا أَعْمَتَهُ)^(٦٨). الفعل (أبصر) متعدّ بنفسه، وجاء هنا متعدياً بالحرف مرتين، لذلك ذكر قطب الدين الكيذري أنه ضمّن الفعل (أبصر) في قوله: (أَبْصَرَ بِهَا) معنى (اعتبر) فعده بالباء^(٦٩)، وكذلك قدره الراوندي^(٧٠)، وقدره حبيب الله الخوئي (تعقّل بها)^(٧١). ويمكن القول بتعلق الجار والمجرور بحال محذوفة، وتقدير الكلام: من أبصر معتبراً أو متعقلاً بها بصّرتة. وقدره بعضهم على حذف مفعول، أي: أبصر بها الدليل^(٧٢).

واختلف في دلالة الباء، فقيل: الاستعانة أي: من «جعلها آلة وواسطة لإدراك السعادة الكبرى بصّرتة؛ لأنّها الواسطة»^(٧٣). وقيل: «جعلها مرآة عبرة تجلو لقلبه آثار الجدّ في عظام الأعمال»^(٧٤). وصرح بهذا المعنى حبيب الله الخوئي، وذكر أنها الداخلة على آلة الفعل، يعني: من جعل الدنيا آلة أو مرآة لإبصاره^(٧٥)، وقال الشيرازي: «جعلها آلة البصيرة ليرى بها الأشياء ويعتبر بها الأمور»^(٧٦).

وقيل: تدلّ على السببية، أي: « من جعلها سبب هدايته، ومحلّ إبطاره بعين عقله، استفاد منها البصر والهداية»^(٧٧). أو « من أبصر بسبب تغيّرات الدّنيا واعتبر بغيرها بصّرتّه الدّنيا وجعلته بصيراً»^(٧٨). وشبّه الشيخ محمد جواد مغنّية الفرق بين أبصر بها وأبصر إليها بالفرق «بين من أبصر الأشياء بسبب ضوء الشمس، وبين من نظر إلى الشمس بالذات فأعشت بصره»^(٧٩). وفي كلا المعنيين - السببية أو الاستعانة - لا تفارق الباء بابها، إذ لا بد من ملابسّة التبصّر بحال الدنيا وتقلّبها وملازمتها، سواء اتخذت الدنيا وما فيها من أحوال وتغيّرات واسطة للبصيرة، أو كانت سبباً في الهداية.

وفي قوله: (أَبْصَرَ إِلَيْهَا) تعدى الفعل بالي مع أنه متعدّ بنفسه، لذلك ضمّن الكيذري الفعل معنى (مال) أو (نظر). وقال في تقديره: «أي: نظر إليها نظر مائلٍ إلى زخارفها أعمته، أي: أعمت بصيرته عن الوقوف على الحقائق»^(٨٠). وأضاف «أي: من نظر إليها لا على طريق الاستدلال، لم يثمره ذلك علماً... أو نظر إليها متعجباً منها محباً لها»^(٨١).

وأجاز ابن أبي الحديد أن يكون قد أقام (أَبْصَرَ إِلَيْهَا) مقام (نظر إليها) حملاً على النظير، كما قالوا في (دخلتُ البيتَ)، و(دخلتُ إلى البيتِ)، أجروه مجرى (ولجتُ إلى البيتِ) لما كان نظيره^(٨٢). وذكر حبيب الله الخوئي أنّ الفعل مضمّن إمّا معنى التّوجه والالتفات، أو معنى النظر، والأول أنسب وأقرب^(٨٣).

ويمكن حمل الفعل على الحقيقة دون القول بالتضمين، لأنه يقال: أَبْصِرْ إِلَيَّ، أي: انظُرْ إِلَيَّ. وقيل: أَبْصِرْ إِلَيَّ، أي: التفتْ إِلَيَّ^(٨٤). وكلاهما - أي: نظر والتفت - يتعدى بالي، والحرف من حيث الدلالة على بابه يفيد أن غاية مطلوبه هو الدنيا نفسها، فقوله: (من أبصر إليها) «أي: جعلها مقصودة مطلوبة أعمته، يعني: منعه عن النظر إلى ما وراءها من الباقيات الصالحات»^(٨٥). أو «جعل غاية نظره الدنيا، يتطلّب جاهها ومالها وعزّها»^(٨٦). وهذا ينفي القول بالتضمين.

وجعل ابن أبي الحديد قوله: (إِلَيْهَا) متعلقاً بحال محذوفة نابت منابها، أي: ومن أبصر متوجهاً إليها، كقوله: ﴿فِي تِسْعِ آيَاتٍ إِلَى فِرْعَوْنَ﴾^(٨٧)، ولم يقل (مرسلاً)^(٨٨). وهذا التأويل يخرج النصّ عن القول بالتضمنين كذلك.

المحور الثالث - ما قيل فيه بالتناوب والتضمنين

يتضمّن هذا المحور بعض النصوص التي قال في توجيهها شراح نهج البلاغة بالتناوب بين الحروف تارة، ويتضمنين الفعل معنى فعل آخر تارة أخرى، من ذلك ما جاء في كتاب له (عليه السلام) إلى معاوية جواباً عن كتاب منه إليه: (وَأَمَّا طَلَبُكَ إِلَيَّ الشَّامَ، فَإِنِّي لَمْ أَكُنْ لِأَعْطِيكَ الْيَوْمَ مَا مَنَعْتُكَ أَمْسٍ)^(٨٩). حُمل قوله: (طَلَبُكَ إِلَيَّ) على التضمنين، وعلى التناوب، فالتضمنين تقديره: طلبك الشام راغباً إليّ، وهو - على وفق رأي الزمخشري - إعطاء معنى جامع لدلالة الفعلين^(٩٠) أحدهما بالتصريح والآخر بالتلميح بدلالة حرف الجر. قال الزبيدي: «الطَّلَبُ: مُحَاوَلَةٌ وَجِدَانِ الشَّيْءِ وَأَخْذُهُ. وَطَلَّبَ إِلَيَّ طَلَبًا: رَغِبَ، وَقَالُوا: طَلَبَ إِلَيْهِ: سَأَلَهُ. وَقِيلَ: طَلَبَهُ رَاغِبًا إِلَيْهِ؛ لِأَنَّ الْجُمْهُورَ عَلَى أَنَّ طَلَبَ لَا يَتَعَدَّى بِالْحَرْفِ، فَحَرَّجُوا مِنْهُ عَلَى التَّضْمِينِ»^(٩١). وبمثل ذلك تأوله ابن أبي الحديد، قال: «يقال: طلبت إلى فلان كذا، والتقدير: طلبت كذا راغباً إلى فلان، كما قال تعالى: ﴿فِي تِسْعِ آيَاتٍ إِلَى فِرْعَوْنَ﴾^(٩٢) أي مرسلاً»^(٩٣)، لكنه لم يصرح بالتضمنين، بل الظاهر من تقديره واستشهاده بالآية أن (إِلَيَّ) متعلق بحال محذوفة نابت منابها، وليس ثمة تضمين في المقام. وقد قدر ذلك في شرحه لقول آخر للإمام (عليه السلام) في صف المتقين: (يَطْلُبُونَ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى فِي فِكَائِكَ رِقَابِهِمْ)^(٩٤)، يقول ابن أبي الحديد: «أي يسألونه، يقال: طلبت إليك في كذا، أي: سألتك، والكلام على الحقيقة، مقدر فيه حال محذوفة يتعلق بها حرف الجر، أي: يطلبون سائلين إلى الله في فكاك رقابهم؛ لأنّ (طلب) لا يتعدى بحرف الجر»^(٩٥).

وعلى ما تقدم عن الزبيدي، وغيره: أنّ الفعل (طَلَبَ) يؤدّي معنى (رَغِبَ) و(سَأَلَ)^(٩٦). فالكلام على الحقيقة، ولا حاجة إلى القول بالتضمنين.

أما حملة على التناوب، فقال الشارح حبيب الله الخوئي: «وأمكن أن تكون كلمة (إلى) بمعنى (من) أي: طلبك مَنِّي الشَّام، نحو قول عمرو بن أحمر الباهلي في قصيدة قالها بعد ما هرب من يزيد بن معاوية لما بلغ عنه شيء إليه:

تقول وقد عاليتُ بالكُور فوقها * أيسقى فلا يروى إليّ ابنُ أحمر؟^(٩٧)

أي: تقول الناقة وقد رفعتُ الرَّحْل ووضعتُه على ظهرها: أيركبنِي عمرو بن أحمر، فلا يملّ من ركوبي^(٩٨). وقيل: معناه فلا يروى مَنِّي^(٩٩)، على أنّ (إلى) فيه بمعنى (من) الابتدائية، وقال المرادي: «هذا قول الكوفيين والقتبي، وتبعهم ابن مالك. وخرَج على التضمين، أي: فلا يأتي إليّ إلى الرواء»^(١٠٠). وقال أبو حيان: «ويتخرَج على التضمين، أي: فلا يأتي إليّ للرواء؛ لأنه إذا كان لا يروى ولا يشفي غلته لم يأت إليه»^(١٠١).

وأوله ابن عصفور بما يخرجُه عن دائرة التناوب والتضمين ويحفظ للحرف بابه، وذلك على حذف مصدر يتعلّق به الجار والمجرور، والتقدير: فلا يروى ظمؤه إليّ^(١٠٢). قال الدكتور فاضل السامرائي: «وقيل: بل المعنى (فلا يروى ظمؤه إليّ). أي: يبقى ظامئاً إليها فلا يروى، وهو أولى، وذلك أنك تقول: (هو لا يروى من هذا الماء)، أي: إنه لا يرويه، بمعنى أنه مهما شرب منه فلا يزال غير مرتوٍ. أما قولك: (ولا يروى إلى هذا الماء) ففيه معنى الشوق إليه، تقول: (هو لا يروى من ماء البحر)، بمعنى أنّ ماء البحر لا يروي الظمآن، وأنه كلما شرب منه ازداد ظمأً وطلباً للماء، ولا تقول: (هو لا يروى إلى ماء البحر)؛ لأن المعنى عند ذلك يكون: هو لهفٌ إلى هذا الماء متشوّق إليه، لا ينقطع ظمؤه إليه ولا لهفته له. وأصل المعنى هو الانتهاء»^(١٠٣). ومما تقدم فالبيت لا يصلح شاهداً على تناوب الحرفين في النصّ المتقدم.

وإذا رجعنا إلى الفعل (طلب) في النصّ نرى أنّه يتعدّى بحرفين، ومع كل حرف يفيد معنى مناسباً لم يفده الآخر، فإذا اقترن بـ(من) أفاد معنى الابتداء، أي: إنّ مبتدأ طلبك كان مَنِّي، وإذا اقترن بـ(إلى) أفاد معنى انتهاء الغاية، أي: انتهاء غاية طلبك إليّ؛ لأنّي

مظنة حصوله. والمراد في السياق المعنى الأخير، فلا تناوب بين الحرفين، بل إنَّ (الى) باقٍ على بابه في الدلالة على معنى انتهاء الغاية.

ومنه قوله من خطبة له (عليه السلام) تعرف بخطبة الأشباح، منها في صفة الملائكة: (قَدْ ذَاقُوا حَلَاوَةَ مَعْرِفَتِهِ، وَشَرَبُوا بِالْكَأْسِ الرَّوِيَّةِ مِنْ مَحَبَّتِهِ) (١٠٤). الفعل (شرب) يتعدى إلى المفعول بنفسه، وتعدى هنا بالباء، لذلك قال حبيب الله الخوئي: «الباء في قوله (عليه السلام): وشربوا بالكأس، إمّا للاستعانة، أو بمعنى (من)، وربما يضمن الشرب معنى الالتذاذ ليتعدى بالباء» (١٠٥).

والمراد على وفق المعنى الأول الاستعانة بالكأس لغرض الشرب، وتقدير المعنى: شربوا من محبته مستعينين بالكأس الروية، بوصفها آلة الشرب، وهذا المعنى يقتضي أن يتعلق الجار والمجرور (من محبته) بالفعل (شربوا)؛ لأنه يتم معناه، وهو معدى إلى مفعوله بحرف جر (من). ومع إفادة معنى الاستعانة، يمكن أن يكون حرف الباء باقياً على بابه في الدلالة على معنى الإلصاق، أي: ملازمة شربهم بالكأس، للتعبير عن التصاقهم بها وقربهم منها. قال ابن السراج: «الباء معناه الإلصاق، فجاز أن يكون معه استعانة، وجزاء لا يكون، فأما الذي معه استعانة فقولك: كتبت بالقلم، وعمل الصانع بالقيوم، والذي لا استعانة معه فقولك: مررت بزید، ونزلت بعبد الله» (١٠٦).

والمعنى الآخر الذي ذكره الشارح يستند إلى تناوب الحروف، وتقدير الكلام: (شربوا بعض الكأس الروية من محبته)، وهذا المعنى يقتضي أن يتعلق الجار والمجرور (من محبته) بالوصف (الروية)، والفعل (شربوا) معدى إلى مفعوله بالباء التي جاءت بمعنى (من) التبعية. لكن تقدير (شربوا بعض الكأس) لا دلالة فيه على الرّي، لذلك فإن ردّ الحرف إلى بابه كما تقدم أولى من القول بالتناوب، وكذلك لم يتفق العلماء على معنى التبعية للباء، قال سيبويه في معناها: «وباء الجر إنما هي للإلحاق والاختلاط، وذلك قولك: خرجت بزید، ودخلت به، وضربت بالسوط، ألزقت ضربك إياه بالسوط، فما اتسع من هذا في الكلام فهذا أصله» (١٠٧). وقال ابن جني: «فأما ما يحكيه أصحاب الشافعي (رحمه الله) عنه من أن الباء للتبعية، فشيء لا يعرفه أصحابنا، ولا ورد به ثبت» (١٠٨).

ونقل الشاطبي عن أبي علي الشلوبين أنه لما ذكر معاني الباء، قال: «ومعناها إنما هو الإلصاق، وما سوى ذلك من المعاني المذكورة، فليس بخارج عنه، أي: إنه مناسب له»^(١٠٩).

وذهب بعض العلماء إلى القول بأن الباء تأتي بمعنى (من) التي تفيد معنى التبعية، قال ابن هشام: «أثبت ذلك الأصمعي والفارسي والقنبري وابن مالك، قيل: والكوفيون، وجعلوا منه ﴿عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ﴾^(١١٠)»^(١١١). وخرج معنى حرف الباء في الآية على بابه، وهو «أن الباء تفيد الإلصاق، فقولك: (يشربون بالعين) معناه: أنهم يكونون بها، كما تقول: (أقمنا بالعين، وأكلنا وشربنا بها)، أي: هم قريبون من العين يشربون منها، بخلاف قولك: (يشربون منها)، فإنه ليس فيه نص على معنى القرب من العين...»^(١١٢). فالحرف باقٍ على بابه.

والتوجيه الأخير الذي ذكره الشارح مقلداً منه غير مرجح له حيث قال: «وربما يضمن الشرب معنى الالتئاذ ليتعدى بالباء»^(١١٣)، أي: تضمن الفعل (شرب) معنى الفعل (تلتذ) ليتعدى بالباء، وبذلك يكون المعنى المقصود: التذوّ بالكأس الروية من محبته. والفعل (التذ) غير معنى (شرب)، فيقال: التذ الشيء وبه: وجده لذيداً، وشرب الماء ونحوه شرباً: جرعه، فهو شارب^(١١٤). وإذا كان الداعي للتضمن مجيء الفعل (شرب) متعدياً بالباء وهو متعد بنفسه، فيمكن تقدير زيادة الباء كذلك، فيكون المعنى: شربوا كأساً رويةً من محبته، ولا تضمنين في المقام.

ومن كلام له (عليه السلام) في التحكيم: (مَا أَنْتُمْ بِوَثِيقَةٍ يُغْلَقُ بِهَا، وَلَا زَوَافِرٍ عَزَّ يُعْتَصَمُ إِلَيْهَا)^(١١٥). حُمل قوله: (يُعْتَصَمُ إِلَيْهَا)، على التناوب، وعلى التضمن، أما التناوب فقيل: إن (إلى) بمعنى (الباء)، قال ابن أبي الحديد: «قوله: (يُعْتَصَمُ إِلَيْهَا)، أي: بها، فأناوب (إلى) مناب الباء، كقول طرفة^(١١٦):

وإن يلتقِ الحيُّ الجميعُ ثلاثني * إلى ذروة البيتِ الرفيعِ المُصمَّدِ»^(١١٧).

وليس في هذا البيت شاهدٌ على المراد، بل قيل فيه: إِنَّ (إلى) بمعنى (في) (١١٨)،
وخالف ذلك ابن عصفور (١١٩)، وأنكره الرضي، وقال: «بمعنى منتسب إلى ذروة، لا
بمعنى (في) كما قيل» (١٢٠).

قال ابن حيان: «وزعم الأخفش أن (إلى) تكون بمعنى الباء، وخرّج عليه قوله
تعالى: ﴿وَإِذَا خَلَوْا إِلَى شَيَاطِينِهِمْ﴾ (١٢١)، أي: بشياطينهم» (١٢٢)، وقال القرطبي: «قال
قوم: (إلى) بمعنى مع، وفيه ضعف. وقال قوم: (إلى) بمعنى الباء، وهذا يأباه الخليل
وسيبيويه. وقيل: المعنى: وإذا خلوا من المؤمنين إلى شياطينهم، فإلى على بابها» (١٢٣).
وبدلّ عليه أن الفعل (خلا) يتعدى بالباء والى، والمعنى يختلف، ففي مفردات الراغب:
«خَلَا فلان بفلان: صار معه في خَلَاءٍ، وَخَلَا إليه: انتهى إليه في خلوة، قال تعالى: ﴿وَإِذَا خَلَوْا إِلَى شَيَاطِينِهِمْ﴾ (١٢٤). وفي الصحاح: «خلا الشيء يخلو خلواً. وَخَلَوْتُ به
خَلْوَةً وَخَلَاءً. وَخَلَوْتُ به، أي: سَخِرْتُ به. وَخَلَوْتُ إليه، إذا اجتمعتَ معه في خَلْوَةٍ. قال
تعالى: ﴿وَإِذَا خَلَوْا إِلَى شَيَاطِينِهِمْ﴾ (١٢٥). فالمراد إذا انتهوا أو اجتمعوا إلى شياطينهم
في الخلوة، فإلى على بابها ومعناها الغاية.

وتعدى الفعل (يُعْتَصِمُ) في قوله: (وَلَا زَوَافِرٍ عِزٌّ يُعْتَصَمُ إِلَيْهَا) بالحرف (إلى) للدلالة
على أنهم ليسوا من أهل النجدة وأنصار الحقّ الذين يحققون غاية النصره حين يُلتَجَأُ
إليهم، وهو الأولى لاستقامة الكلام به، ويساعد على هذا المعنى أن (اعتصم) تعني التجأ
- على ما سيأتي - والتجأ يتعدى بالى، وبذلك لا حاجة إلى القول: إِنَّ (إلى) بمعنى
(الباء).

وأما التضمين فقد ذهب علي بن ناصر السرخسي إلى أنه عُدِّي الاعتصام بالى
على معنى الالتجاء (١٢٦). لكن الفعل (اعتصم) يأتي بمعنى لجأ أصالةً، فيقال: عصم إليه
عصماً: لجأ، واعتصم به: امتنع به ولجأ (١٢٧). وأُعْصِمَ، إذا لجأ إلى الشيء (١٢٨)،
واستعصم فلانٌ بفلان، إذا لجأ إليه واعتصم به؛ وكذلك فسّر أبو عبيدة قوله تعالى:
﴿فَاسْتَعِصِمْ﴾ (١٢٩)، أي: استعصم بالله: لجأ إليه. وفلان عِصْمَةٌ مَن لجأ إليه (١٣٠).

فإذا كان اعتصم بمعنى النَّجَاً، فإنَّ الأخير يتعدى بالي، فيقال: لَجَأْتُ إليه لَجْأً بالتحريك وملجأً، والنَّجَأْتُ إليه، بمعنى... وألجأتُ أمري إلى الله: أسندتُ^(١٣١). والنَّجَأُ إليه: اعتصم به^(١٣٢). وما دام الالتجاء من معاني الاعتصام، فلا تضمين في المقام.

ومن خطبة له (عليه السلام) في استنفار الناس إلى أهل الشام بعد فراغه من أمر الخوارج، قال: (وَمَا أَنْتُمْ بِرُكْنٍ يُمَالُ بِكُمْ)^(١٣٣). (مال) فعل لازم ويتعدى بعدة أحرف منها (إلى) دالاً على معنى العدول إلى الشيء والإقبال إليه^(١٣٤)، لذلك حمل المجلسي (الباء) في قوله (يُمَالُ بِكُمْ) على أنها بمعنى (إلى)^(١٣٥)، أي: يُمَالُ إليكم. ولم يصرح بقية الشراح بذلك، لكنهم اختلفوا في تقدير المعنى على أوجه تستند إلى تقدير محذوف وليس على التناوب وحسب، منها: ما أنتم بركن يُمالون إلى الجهاد. وما أنتم بركن يمال بمكانكم إلى الجهاد. وما أنتم يمال بكم ركن عدو^(١٣٦). ولستم بركن يستند إليكم ويمال على العدو بعزكم وقوتكم^(١٣٧). وما أنتم بركن يمال بكم على العدو^(١٣٨). وما أنتم بركن يميل الإنسان إليكم لتحفظوه من كوارث الزمن^(١٣٩). وما أنتم لي بقوة يمال بكم^(١٤٠). وجعل الراوندي الباء سببية، وقرر المعنى: ما أنتم بركن للدين يُمال بسبب سقوطه الدين^(١٤١).

ويظهر من كتب اللغة أنَّ الفعل (مال) يتعدى بالباء، ويكون بمعنى الغلبة، قال الزمخشري: «ومال به: غلبه، قال زهير^(١٤٢)»:

فَانْكُمُ وَقَوْمًا أَخْفَرُوكُمْ * كَالدِّيَابِجِ مَالٍ بِهِ الْعَبَاءُ^(١٤٣)

قال ابن قتيبة: «أخفروكم جعلوكم خفراء، كالديباج مال به العباء، أي: غلب عليه»^(١٤٤).

وقال أوس بن حجر:

فَمَالَ بِنَا الْعَبِيطُ بِجَانِبَيْهِ * عَلَى أَرْكَ وَمَالَ بِنَا أَفَاقُ^(١٤٥)

وغبيط المدرة: موضع. ويومُ غبيط المدرة: يومٌ كانت فيه وقعة لشيبان وتميم، غُلبت فيه شيبان^(١٤٦).

وبناء على ما تقدم يكون المعنى: وَمَا أَنْتُمْ بِرُكْنٍ يُغْلَبُ بِكُمْ عَدُوٌّ. أو يُنْتَصَرُ بِكُمْ عليه، أي: لستم مقارنين للغلبة أو ملابسين لها، أو سبباً فيها. والحرف على بابه.

وقيل: إِنَّ الفِعل (يُمال) تعدى بالباء لتضمين الفعل معنى (يُصال). قال محمد الشيرازي: «وإنما جيء به باء الجر دون إلى لإشراب الفعل معنى يصول»^(١٤٧). أي: وَمَا أَنْتُمْ بِرُكْنٍ يُصَالُ بِكُمْ، وهو معنى يقرره السياق كذلك، وتدلّ عليه رواية للخطبة لأبي إسحق الثقفي والطبري، وجاء فيها: (بركبٍ يُصَالُ بِكُمْ)^(١٤٨). وهي - بفرض صحتها - تغنيا عن القول بالتناوب والتضمين وتعدّد تقدير المعنى.

الخاتمة

إنّ النصوص المختارة من نهج البلاغة التي ذكر الشراح وقوع التناوب فيها، يمكن توجيهها بما يخرجها من دائرة التناوب بين الحروف، أو تعدد معاني الحرف الواحد؛ لكون الحرف لم يغادر معناه المركزي، وإنما يكتسب معاني هامشية مستفادة من السياق، وذلك بحملها على الأوجه الآتية:

أولاً- إن الحرف الذي قيل إنه بمعنى حرف آخر يضيف إلى الفعل معنىً وظيفياً مناسباً للسياق، تساعد عليه اللغة، أي: انه يؤدي المعنى المراد على سبيل الأصالة، وليس على سبيل التناوب، كما في النصوص الآتية:

١- قوله: (وَمُوزَعِينَ بِالْجُورِ لَا يَعْدُونَ بِهِ)، قيل: إنّ الباء في قوله: (به) بمعنى عن، لكن الفعل (عدل) يتعدى بالباء، ويفيد معنى التسوية، أي: إنهم لا يسوون بالجور غيره، فهو ملازم لهم، فيكون المفعول محذوفاً. فالمعنى المراد متحقق باستعمال الباء، والحرف باقٍ على بابه، وهو يغني عن الحاجة إلى القول بنباية حرف آخر عنه.

٢- قوله: (صَدَّقَهُ بِهِ أَبْنَاءُ الْحَمِيَّةِ)، قيل: الباء بمعنى (في)، لكن الفعل (صدّق) يتعدى بالباء فيقال: صدّق به تصديقاً: اعترف بصدق، أي: إنّ هؤلاء صدّقوا إبليس (لعنه

اللَّهَ يقيناً واعترافاً بظنه غير المصيب بملازمة الحمية، فحرف الباء أفاد معنى وظيفياً مناسباً للسياق، وهو باقٍ على بابه في إفادة معنى الإلصاق.

٣- قوله: (وَلَا زَوَافِرٍ عِزٌّ يُعْتَصَمُ إِلَيْهَا)، قيل: إن الفعل (اعتصم) متعدٍ بحرفٍ ليس من شأنه أن يتعدى به، لذلك قيل: إنَّ (إلى) بمعنى (الباء)، لكن (اعتصم إلى) جاء في اللغة بمعنى التجأ، وهو يتعدى بالي، فلا حاجة إلى القول بالتناوب.

٤- قوله: (وَمَا أَنْتُمْ بِرُكْنٍ يُمَالُ بِكُمْ) فالفعل (مال) متعدٍ بحرفٍ ليس من شأنه أن يتعدى به، لذلك قدّر حرف آخر مشهور بتعديه إليه وهو (إلى) على معنى العدول إلى الشيء والإقبال إليه، ويظهر من كتب اللغة أنّ الفعل (مال) يتعدى بالباء، ويكون بمعنى الغلبة، أي: وَمَا أَنْتُمْ بِرُكْنٍ يُغْلَبُ بِكُمْ عدوّ. أي: لستم مقارنين للغلبة، أو سبباً فيها، والحرف على بابه، مما يلغي القول بالتناوب.

ثانياً- قد يتعدى الفعل بحرفين، فيفيد مع الحرف الذي قيل إنه بمعنى حرف آخر معنىً وظيفياً مناسباً لا يفيد مع الآخر في المقام نفسه، كما في النصوص الآتية:

١- قوله: (وَأَمَّا طَبَّكَ إِلَيَّ الشَّامُ)، قيل: إنَّ (إلى) بمعنى (من) الابتدائية، لكن الفعل (طلب) حين يتعدى بالي يفيد معنى انتهاء الغاية، أي: انتهاء غاية طلبك إليّ، وهو أنسب للسياق؛ وإذا تعدى ب(من) أفاد معنى الابتداء، أي: إنَّ مبتدأ طلبك كان متي، وهو غير مراد هنا، فلا تناوب بين الحرفين، بل إنَّ (إلى) باقٍ على بابه في الدلالة على معنى انتهاء الغاية.

٢- قوله: (قَرَنَهَا إِلَى حَدِّهِ)، قيل: إنَّ (إلى) بمعنى اللّام، لكن الفعل (قرن) يتعدى بالي، فيقال: قرن الشيء إلى الشيء: وصله وشدّه إليه، والتقدير: أوصل الله الريح إلى غاية الماء، وإذا تعدى باللام أفاد أنّ الاقتران كان مختصاً بإدراك حدّ الماء، وهو غير مراد، فالحرف باقٍ على بابه في إفادة معنى الغاية، ولا حاجة لجعله بمعنى اللّام.

٣- قوله: (وشربوا بالكأس الروية من محبته)، قيل: إن الباء بمعنى (من)، ولم يتفق عليه العلماء، كما أن تقدير: (شربوا بعض الكأس) لا يناسب السياق، إذ لا دلالة فيه على الرّي، ويمكن أن يكون حرف الباء باقياً على بابه في الدلالة على معنى الإلصاق المقترن بالاستعانة، أي: ملازمة شربهم بالكأس، للتعبير عن قربهم منها، وهو أولى من القول بالتناوب.

ثالثاً: وجود رواية أخرى للنص تتناسب المقام وتغني عن القول بتناوب الحرفين، وهو أمر يقتضي أن يلتزمه الباحث ليتأكد من التصحيف والتحريف الذي يلحق النصوص التراثية بسبب عيوب نسخها المخطوطة أو سوء تحقيقها، وفي نهج البلاغة على الرغم من ضبطه وتحقيقه جاءت بعض الروايات التي تساعد على نفي التناوب بين الحرفين، نحو: رواية: (مورعين بالجور لا يعدلون عنه)، بدل: (مورعين بالجور لا يعدلون به). ورواية: (صدقه أبناء الحمية)، بحذف الجار والمجرور، بدل: (صدقه به أبناء الحمية). ورواية: (وما أنتم بركب يصال بكم)، بدل: (وما أنتم بركن يمال بكم).

أما الأمثلة التي ذكر شراح نهج البلاغة أن الفعل قد ضمن معنى فعل آخر، فيمكن تأويلها بما يأتي:

أولاً- قد يكون الفعلان اللتان قيل فيهما بالتضمن ليس بينهما تشابه، كما في قوله: (وشربوا بالكأس الروية من محبته)، فقد قيل بتضمن الفعل (شرب) معنى (التد) ليتعدى بالباء، أي: التدوا بالكأس الروية، لكن الفعل (التد) يؤدي معنى غير معنى (شرب)، فيقال: التد الشيء وبه: وجده لذيذاً، وشرب الماء ونحوه شرباً: جرحه. ويمكن تقدير زيادة الباء للتأكيد، فيكون المعنى: شربوا الكاس الروية من محبته، وينتفي القول بالتضمن.

ثانياً- يمكن حمل الفعل على الحقيقة دون القول بالتضمن، أي: إن الفعل لا يتضمن معنى غيره، بل هو بمعناه في مصادر اللغة، أو بمعنى فعل يتعدى بالحرف الذي قيل إنه لا يضامه، كما في الموارد الآتية:

١- في قوله (فَيَخَالِفُوا عَنْ رَجَاءِ رَبِّهِمْ)، فالفعل (خالف) ضمن معنى (عدل) ليصح تعديده بحرف الجر (عن)، وجاء في كتب اللغة أن (خالف عن) بمعنى (بعد وصدّ وتخلّف وخرج) وتتعدى جميعاً بـ(عن) وهي تناسب السياق، ويبقى الحرف على بابه في إفادة معنى المجاوزة المقيدة بالإعراض والصدود، من دون القول بالتضمين. وكذلك يمكن القول بزيادة حرف الجر، ويكون التقدير: (فَيَخَالِفُوا رَجَاءَ رَبِّهِمْ)، حملاً على مذهب من يقول بجواز زيادة (عن).

٢- وفي قوله: (وَمَا أَنْتُمْ بِرُكْنٍ يُمَالُ بِكُمْ) جاء الفعل (يمال) متعدياً بحرف ليس من شأنه أن يتعدى به، فقليل بتضمين الفعل معنى (يصال)، وهو معنى يناسب السياق، لكن يظهر من كتب اللغة أنّ الفعل (مال) يتعدى بالباء، ويكون بمعنى الغلبة، ويبقى الحرف على بابه دون اللجوء إلى التضمين. وللنص رواية أخرى لفظها (يُصَالُ بِكُمْ) تغني عن القول بالتضمين كذلك.

٣- وفي قوله: (وَلَا زَوَافِرٍ عِزٌّ يُعْتَصَمُ إِلَيْهَا)، قيل: إن الفعل (اعتصم) لا يتعدى بالي، فضمنوه معنى (التجأ)، ويظهر من كتب اللغة أن (اعتصم) هو بمعنى (التجأ) في حقيقة اللغة، والفعل الأخير يتعدى بالي، فلا تضمين في المقام.

٤- وفي قوله: (مَنْ أَبْصَرَ إِلَيْهَا أَعْمَتْهُ)، فقد تعدى الفعل بالي مع أنه متعدٍ بنفسه، فقليل: إنه تضمّن معنى (نظر)، ويظهر من كتب اللغة أنّ (أبصر إلى) يأتي بمعنى (نظر والتفت)، وكلاهما يتعدى بالي، فلا حاجة إلى القول بالتضمين.

٥- وفي قوله: (أَمَا طَلَبَكَ إِلَيَّ الشَّامَ)، قيل: إن الطلب لا يتعدى بالي، فضمنوه معنى (رغب)، ويظهر من كتب اللغة أن الفعل (طلب إلى) يؤدي معنى (رغب) و(سأل)، ويتعديان بالي، فالكلام محمول على الحقيقة، دون القول بالتضمين.

ثالثاً- ويمكن القول بتعلق الجار والمجرور بحال محذوفة مشتقة من الفعل المضمن وقد نابت منابها، والتقدير: (طلبك الشامَ رغباً إليّ)، وليس ثمة تضمين في المقام. وكذلك في قوله: (يَطْلُبُونَ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى فِي فَكَاكِ رِقَابِهِمْ)، يمكن تقدير حال محذوفة يتعلق بها

حرف الجر، أي: يطلبون سائلين إلى الله في فكاك رقابهم. وكذلك في قوله: (وَمَنْ أَبْصَرَ بِهَا بَصَرْتَهُ)، فالفعل (أبصر) متعدٍ بنفسه، وجاء هنا متعدياً بالباء، فقيل بتضمين الفعل معنى (اعتبر) أو (تعقل)، ويمكن القول بتعلق الجار والمجرور بحال محذوفة، وتقدير الكلام: من أبصر معتبراً أو متعلقاً بها بصرتة. وقدّره بعضهم على حذف مفعول، أي: أبصر بها الدليل.

فهرس المصادر والمراجع بعد القرآن الكريم

- اختيار مصباح السالكين/ الشيخ ميثم بن علي بن ميثم البحراني، (ت ٦٧٩هـ)، تحقيق: الدكتور الشيخ محمد هادي الأميني، مجمع البحوث الإسلامية، مشهد، إيران، ط ١ (١٤٠٨هـ).
- ارتشاف الضرب من لسان العرب/ أبو حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ)، تحقيق: رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي بالقاهرة، مطبعة المدني، ط ١ (١٤١٨هـ) - (١٩٩٨م).
- الأزهية في علوم الحروف/ علي بن محمد الهروي (ت ٤١٥هـ)، تحقيق: عبد المعين الملوحى، مجمع اللغة العربية بدمشق، ط ٣ (١٤١٣هـ-١٩٩٣م).
- أساس البلاغة/ أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري (ت ٥٣٨هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١ (١٤١٩هـ-١٩٩٨م).
- الأصول في النحو/ أبو بكر محمد بن سهل، ابن السراج (ت ٣١٦هـ)، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط ٣ (١٤٠٨هـ-١٩٨٨م).
- أعلام نهج البلاغة/ المحقق علي بن ناصر السرخسي، ضبط نصه وحققه: الشيخ عزيز الله العطاردي، مؤسسة الطباعة والنشر، وزارة الثقافة والإرشاد الإسلامي، طهران، ط ١ (١٤١٥هـ).
- الاقتضاب في شرح أدب الكتاب/ ابن السيّد البطليوسي (ت ٥٢١هـ)، تحقيق: الأستاذ مصطفى السقا والدكتور حامد عبد المجيد، دار الكتب المصرية بالقاهرة (١٩٩٦م).

- أقرب الموارد في فصح العربية والشوارد/ سعيد الخوري الشرتوني اللبناني، مكتبة السيد المرعشي النجفي، قم (١٤٠٣هـ).
- الأمالي/ أبو علي، إسماعيل بن القاسم القالي البغدادي (ت٣٥٦هـ)، عني بوضعها وترتيبها: محمد عبد الجواد الأصمعي، دار الكتب المصرية، ط٢ (١٣٤٤هـ - ١٩٢٦م).
- أنوار التنزيل وأسرار التأويل (تفسير البيضاوي)/ ناصر الدين أبو سعيد البيضاوي (ت٦٨٥هـ)، تحقيق: محمد عبد الرحمن المرعشلي، دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط١ (١٤١٨هـ).
- بحار الأنوار/ محمد باقر المجلسي (ت١١١١هـ)، مؤسسة الوفاء - بيروت - لبنان، ط٢ (١٤٠٣ - ١٩٨٣م).
- البحر المحيط في التفسير / أبو حيان الأندلسي (ت٧٤٥هـ)، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر (١٤٢٠هـ).
- البرهان في علوم القرآن: بدر الدين الزركشي (ت٧٩٤هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة، بيروت، ط٢ (١٣٩١هـ - ١٩٧١م).
- بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز/ مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (ت٨١٧هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة (١٤١٦هـ - ١٩٩٦م).
- بهج الصباغة في شرح نهج البلاغة/ الشيخ محمد تقي الشستري، تحقيق: مؤسسة نهج البلاغة، دار أمير كبير للنشر، إيران، طهران، ط١ (١٤١٨هـ - ١٩٩٧م).
- تأويل مشكل القرآن/ أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت٢٧٦هـ)، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت (د.ت).
- تاج العروس من جواهر القاموس/ محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني، أبو الفيض الزبيدي (ت١٢٠٥هـ)، تحقيق: مصطفى حجازي وآخرين، دار الهداية، الكويت (١٩٦٥م).

- تاريخ الطبري (تاريخ الأمم والرسل والملوك) / محمد بن جرير، أبو جعفر الطبري (ت ٣١٠هـ)، دار التراث، بيروت، ط ٢ (١٣٨٧هـ).
- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل / أبو حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ)، تحقيق: د. حسن هندواوي، دار القلم، دمشق، ط ١ (١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م).
- تفسير البغوي (معالم التنزيل) / أبو محمد الحسين بن مسعود البغوي (ت ٥١٠هـ)، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط ١، (١٤٢٠هـ).
- تفسير الثعالبي (الجواهر الحسان في تفسير القرآن) / عبد الرحمن بن محمد بن مخلوف الثعالبي (ت ٨٧٥هـ)، تحقيق: الشيخ محمد علي معوض والشيخ عادل أحمد عبد الموجود، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط ١ (١٤١٨هـ).
- تفسير القرطبي (الجامع لأحكام القرآن): شمس الدين القرطبي (ت ٦٧١هـ)، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط ٢، (١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م).
- تفسير الماتريدي (تأويلات أهل السنة) / أبو منصور الماتريدي (ت ٣٣٣هـ)، تحقيق: د. مجدي باسلوم، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١ (١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م).
- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (شرح التسهيل) / محمد بن يوسف، محب الدين الحلبي، المعروف بناظر الجيش (ت ٧٧٨هـ)، دراسة وتحقيق: الدكتور علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام، القاهرة، ط ١ (١٤٢٨هـ).
- تناوب حروف الجر في لغة القرآن / د. محمد حسن عواد، دار الفرقان للنشر والتوزيع، عمان، الأردن (د . ت).
- تهذيب اللغة / أبو منصور الأزهري (ت ٣٧٠هـ)، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط ١ (٢٠٠١م).
- توضيح نهج البلاغة / السيد محمد الحسيني الشيرازي (ت ١٤٢٢هـ)، دار تراث الشيعة، طهران، إيران (د . ت).

- جمهرة اللغة/ أبو بكر بن محمد دريد (ت ٣٢١هـ)، تحقيق: الدكتور رمزي منير البعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، ط ١ (١٩٨٧م).
- الجنى الداني في حروف المعاني/ الحسن بن قاسم المرادي (ت ٧٤٩هـ)، تحقيق: الدكتور فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، ط ١ (١٤١٣هـ - ١٩٩٢م).
- حدائق الحقائق في شرح نهج البلاغة/ الشيخ أبو محمد بن الحسين بن الحسن البيهقي (قطب الدين الكيذري) من أعلام القرن السادس الهجري، تحقيق: الشيخ عزيز الله العطاردي، مؤسسة نهج البلاغة ونشر عطاردي، قم، إيران، ط ١ (١٤١٦هـ).
- حروف الجر بين التناوب والتأويل/د. محمد المختار محمد المهدي، حولية كلية الدراسات الإسلامية والعربية، المقالة ١٢، المجلد ١، العدد ١ (١٩٨٣م).
- حقيقة التضمين ووظيفة حروف الجر/ د. أحمد عبدالستار الجواري، مجلة الجمع العلمي العراقي، الجزء ٣، المجلد ٣٢ (ذو الحجة ١٤٠١هـ، تشرين الاول ١٩٨١م).
- خزنة الأدب ولبّ لباب لسان العرب/ عبد القادر بن عمر البغدادي (ت ١٠٩٣هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ٤ (١٤١٨ هـ - ١٩٩٧م).
- الخصائص/أبو الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، المكتبة العلمية (د.ت).
- ديوان أوس بن حجر/ تحقيق وشرح: د. محمد يوسف نجم، ط/٣، دار صادر، بيروت (١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م).
- ديوان زهير بن أبي سلمى بشرح ثعلب/ صنعة: أبي العباس احمد بن يحيى الشيباني ثعلب، دار الكتب المصرية، القاهرة (١٣٦٣هـ - ١٩٤٤م).
- ديوان طرفة بشرح الشنتمري/ الأعلام الشنتمري (ت ٤٧٦هـ) تحقيق: درية الخطيب ولطفي الصقال، إدارة الثقافة والفنون - البحرين، المؤسسة العربية للدراسات والنشر - بيروت، ط ٢ (د.ت).

- ديوان الهذليين/ ترتيب وتعليق: محمد محمود الشنقيطي، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة (١٣٨٥هـ - ١٩٦٥م).
- سر صناعة الإعراب/ أبو الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ)، تحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط١ (١٩٨٥م).
- شرح أبيات مغني اللبيب/ عبد القادر بن عمر البغدادي (ت ١٠٩٣هـ)، تحقيق: عبد العزيز رباح، واحمد يوسف دقاق، دار المأمون للتراث، بيروت، ط٢ (١٤١٠هـ - ١٩٨٩م).
- شرح التسهيل (تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد)/ جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الأندلسي (ت ٦٧٢هـ)، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر (١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م).
- شرح الرضي على الكافية/ رضي الدين الاسترآبادي (ت ٦٨٦هـ)، تحقيق وتعليق: يوسف حسن عمر، جامعة قار يونس، ليبيا، بنغازي (١٩٩٦م).
- شرح نهج البلاغة / عبد الحميد بن أبي الحديد (ت ٦٥٦هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه، ط١ (١٣٧٨هـ - ١٩٥٩م).
- شرح نهج البلاغة/ كمال الدين ميثم بن علي بن ميثم البحراني (ت ٦٧٩هـ)، عني بتصحيحه عدة من الأفاضل، مكتب الإعلام الإسلامي، قم، ايران ط١ (١٣٦٢ش).
- شعر عمرو بن أحمر الباهلي/ جمعه وحققه: د. حسين عطوان، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق (د. ت).
- الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية)/ إسماعيل بن حماد الجوهري (ت ٣٩٣هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط٤/٤، (١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م).
- ظاهرة النيابة في العربية / د. عبد الله صالح بابعير، دار حضرموت للدراسات والنشر، الجمهورية اليمنية (٢٠٠٩م).

- الغارات / إبراهيم بن محمد الثَّقفي الكوفي (ت ٢٨٣هـ)، تحقيق: السيد جلال الدين الحسيني الأرموي المحدث، مطبعة بهمن، إيران (١٣٩٥هـ).
- فقه اللغة وسر العربية/ أبو منصور الثعالبي (ت ٤٢٩هـ)، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط ١ (٢٠٠٢م).
- في ظلال نهج البلاغة - محاولة لفهم جديد/ شرح محمد جواد مغنية (ت ١٤٠٠هـ)، نشر كلمة الحق، إيران، ط ١ (١٤٢٧هـ).
- القاموس المحيط /مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (ت ٨١٧هـ)، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة بإشراف: محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط ٨ (١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م).
- القطع والانتاف/ أبو جعفر النحاس (ت ٣٣٨هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن بن إبراهيم المطرودي، دار عالم الكتب، المملكة العربية السعودية، ط ١، (١٤١٣هـ - ١٩٩٢م).
- الكامل في اللغة والأدب/ أبو العباس محمد بن يزيد المبرد (ت ٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ط ٣ (١٤١٧هـ - ١٩٩٧م).
- الكتاب (كتاب سيبويه)/ أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت ١٨٠هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ٣ (١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م).
- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل/ جار الله أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري (٥٣٨هـ)، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط ١ (١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م).
- الكليات - معجم المصطلحات والفروق اللغوية/ أبو البقاء الكفوي (ت ١٠٩٤هـ)، قابله ووضع حواشيه: الدكتور عدنان درويش، والدكتور محمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٢ (١٤١٩هـ).
- لسان العرب/ جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور (ت ٧١١هـ)، دار صادر، بيروت، ط ١ (١٤١٤هـ - ١٩٩٤م).

- مجاز القرآن/ أبو عبدة معمر بن المثنى (ت ٢١٠هـ)، عارضه وعلق عليه: محمود فؤاد سزكين، مطبعة السعادة، ط ١ (١٣٨١هـ-١٩٦٢م).
- المحكم والمحيط الأعظم/ أبو الحسن علي بن إسماعيل المعروف بابن سيده (ت ٤٥٨هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١ (١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م).
- المصباح المنير/ أحمد بن محمد الفيومي (ت بعد ٧٧٠هـ)، اعتنى به: يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية، صيدا، لبنان (١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م).
- معارج نهج البلاغة/ علي بن زيد البيهقي الأنصاري (ت ٥٦٥هـ)، تحقيق: محمد تقي دانش پژوه، مكتبة السيد المرعشي، قم، إيران، ط ١ (١٤٠٩هـ).
- معاني القرآن/ أبو زكريا الفراء (ت ٢٠٧هـ)، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي، ومحمد علي النجار، وعبد الفتاح إسماعيل الشلبي، دار المصرية للتأليف والترجمة، ط ١ (د.ت).
- المعاني الكبير في أبيات المعاني/ ابن قتيبة الدينوري (٢٧٦هـ)، صححه: المستشرق د. سالم الكرنكوي، وعبد الرحمن بن يحيى اليماني، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١ (١٤٠٥هـ - ١٩٨٤م)، مصورة عن مطبعة دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن بالهند، ط ١ (١٣٦٨هـ-١٩٤٩م).
- معاني النحو/ د. فاضل السامرائي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، ط ١ (١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م).
- المعجم الوسيط / قام بإخراجه: إبراهيم مصطفى وآخرون، دار الدعوة، استانبول، ط ٢ (١٩٧٢).
- مغني اللبيب عن كتب الأعراب/ ابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ)، تحقيق: د. مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، بيروت (١٩٨٥م).
- مفتاح السعادة في شرح نهج البلاغة / تأليف محمد تقي النقوي القائني، انتشارات قائن، طهران، إيران، ط ١ (١٤٢٦هـ).

- المفردات في غريب القرآن/ الراغب الأصفهاني (ت ٥٠٢هـ)، تحقيق: صفوان عدنان داودي، دار القلم- دمشق، ط١ (١٤١٢ هـ).
- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح الشاطبي على الألفية)/ أبو إسحق إبراهيم بن موسى الشاطبي (ت ٧٩٠هـ)، تحقيق: مجموعة محققين، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط١ (١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م).
- المقتضب/ أبو العباس المبرد (ت ٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت (د. ت).
- منهاج البراعة في شرح نهج البلاغة/ العلامة المحقق الحاج ميرزا حبيب الله الهاشمي الخوئي (١٣٢٤هـ)، عنى بتصحيحه: السيد إبراهيم الميانجي، المطبعة الإسلامية، طهران ط ٤ (١٤٠٥هـ).
- منهاج البراعة في شرح نهج البلاغة/ الفقيه المحدث الأديب المفسر قطب الدين أبو الحسين سعيد بن هبة الله الراوندي (ت ٥٧٣هـ)، تحقيق : السيد عبد اللطيف الكوهكمري، مكتبة السيد المرعشي، قم، (١٤٠٦ هـ).
- النحو الوافي/ عباس حسن، دار المعارف، مصر، ط ٥ (١٩٧٥م).
- نهج البلاغة/ ما أختاره وجمعه الشريف أبو الحسن محمد الرضي بن الحسن الموسوي من كلام أمير المؤمنين أبي الحسن علي بن أبي طالب (عليه السلام)، ضبط نصّه وابتكر فهارسه: د . صبحي الصالح، دار الكتاب المصري- القاهرة، ودار الكتاب اللبناني- بيروت، ط ٤ (١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م).
- نهج البلاغة/ وهو مجموع ما اختاره الشريف الرضي من كلام سيدنا أمير المؤمنين علي بن أبي طالب (عليه السلام)، شرح: الشيخ محمد عبده، دار المعرفة للطباعة والنشر (د.ت).

(١) اعتنى به من المتقدمين ابن قتيبة في تأويل مشكل القرآن ص ٢٩٨ (باب دخول حروف الصفات مكان بعض) وهو أشهر من قال بالنيابة المطلقة بين حروف الجر، والهروي في الأزهية ص ٢٦٧ (باب دخول حروف الخفض بعضها مكان بعض)، وابن جني في الخصائص: ٣٠٦/٢ (باب في استعمال الحروف بعضها مكان بعض)، والثعالبي في فقه اللغة وسر العربية ص ٢٤٨ (فصل في وقوع بعض حروف المعنى مواقع بعض)، وابن السيد البطليوسي في الاقتضاب: ٢٦٣/٢ (باب دخول بعض الصفات مكان بعض)، وقد رد على ابن قتيبة، وبين بطلان كثير من أقواله، ومن المحدثين: عباس حسن في النحو الوافي: ٥٣٧/٢-٥٩٥، والدكتور محمد حسن عواد في كتابه (تناوب حروف الجر في لغة القرآن)، والدكتور فاضل السامرائي في معاني النحو: ١٥-٦/٣.

(٢) ينظر: حروف الجر بين التناوب والتأويل/د. محمد المختار محمد المهدي: ٢٢١.

(٣) ينظر: الاقتضاب: ٢٦٢/٢، ومغني اللبيب: ١٥١، والمقاصد الشافية/ الشاطبي: ٦٤٦/٣.

(٤) ينظر: الاقتضاب: ٢٦٢/٢، والمقاصد الشافية: ٦٤٦/٣.

(٥) سورة طه/٧١.

(٦) جزء من بيت من الطويل، لأبي ذؤيب الهذلي، في وصف السحاب، وتامه:

..... ثُمَّ تَرَفَّعَتْ * مَتَى لَجَجَ حُضْرٍ لَهْنٌ نَنْبِجُ

وهو في: ديوان الهذليين: ٥٢/١، ومعاني القرآن/ الفراء: ٢١٥/٣، وتأويل مشكل القرآن/ ابن قتيبة:

٣٠١، والخصائص: ٨٥/٢، والأزهية/ الهروي: ٢٨٤، والجنى الداني: ٤٣، ومغني اللبيب: ١٤٢،

وخزانة الأدب/ البغدادي: ٩٧/٧.

(٧) سورة يوسف/١٠٠.

(٨) مغني اللبيب: ١٥٠-١٥١. وينظر: الجنى الداني: ٤٠.

(٩) مغني اللبيب: ٨٦١.

(١٠) الاقتضاب: ٢٦٢/٢-٢٦٤.

(١١) ينظر: المقتضب: ٣١٩/٢ و ٣٣١.

(١٢) سورة طه/٧١.

(١٣) سورة الطور/٣٨.

(١٤) سورة الرعد/١١.

(١٥) الكامل في اللغة والادب: ٧٣/٣.

(١٦) ينظر: معاني القرآن: ١/ ٢١٨ و ٤٧٣، و ٢١٥/٣.

- (١٧) ينظر: النحو الوافي: ٢/٥٣٧ - ٥٤٢.
- (١٨) ينظر: معاني النحو: ٣/٧-١٥.
- (١٩) تناوب حروف الجر في لغة القرآن: ٥-٦.
- (٢٠) ظاهرة النيابة في العربية: ٦٧٧.
- (٢١) نهج البلاغة: ١٨٣.
- (٢٢) منهاج البراعة في شرح نهج البلاغة/ الخوئي: ٨/١٨٠.
- (٢٣) سورة الفرقان: ٥٩.
- (٢٤) منهاج البراعة في شرح نهج البلاغة/ الخوئي: ٨/١٧٢.
- (٢٥) البحر المحيط في التفسير: ٨/١٢١.
- (٢٦) الكليات/ الكفومي: ٢٢٨.
- (٢٧) القطع والانتناف/ النحاس: ١/٤٨٦. حكاة عن الطبري.
- (٢٨) أنوار التنزيل: ٤/١٢٩.
- (٢٩) تهذيب اللغة (عدل): ٢/١٢٥.
- (٣٠) سورة الأنعام: ١.
- (٣١) المفردات في غريب القرآن: ٥٥٣.
- (٣٢) شرح نهج البلاغة/ ابن ميثم: ٢/٤٢، ونحوه في شرح نهج البلاغة/ ابن أبي الحديد: ٨/١٠٧.
- (٣٣) بحار الأنوار: ٣٣/٣٧٢.
- (٣٤) منهاج البراعة في شرح نهج البلاغة/ الخوئي: ٨/١٨٠.
- (٣٥) نهج البلاغة/ بشرح محمد عبدة: ٢/٦، ونهج البلاغة/ بتحقيق صبحي الصالح: ٦٢٢.
- (٣٦) المصباح المنير (عدل): ٢٠٦، المعجم الوسيط (عدل): ٢/٥٨٨.
- (٣٧) شرح نهج البلاغة/ ابن أبي الحديد: ٨/١٠٧، بحار الأنوار: ٣٣/٣٧٢.
- (٣٨) ينظر: شرح نهج البلاغة/ ابن أبي الحديد: ٨/١٠٧، وبحار الأنوار: ٣٣/٣٧٢، ومنهاج البراعة في شرح نهج البلاغة: ٨/١٧٢.
- (٣٩) سورة الحجر: ٣٩.
- (٤٠) نهج البلاغة: ٢٨٧.
- (٤١) ينظر: شرح ابن أبي الحديد: ١٣/١٤٢، وشرح نهج البلاغة لابن ميثم: ٤/٢٥٢، ومنهاج البراعة/ حبيب الله الخوئي: ١١/٢٨٤.
- (٤٢) الأصول/ ابن السراج: ١/٤١٤-٤١٥.
- (٤٣) ينظر: معاني النحو/ د. فاضل السامرائي: ٣/١٠.

- (٤٤) في ظلال نهج البلاغة/ محمد جواد مغنية: ١١٥/٣.
- (٤٥) منهاج البراعة/ حبيب الله الخوئي: ٢٨٩/١١.
- (٤٦) منهاج البراعة/ حبيب الله الخوئي: ٢٨٩/١١.
- (٤٧) المعجم الوسيط : (صدق): ٥١٠/١.
- (٤٨) ينظر: شرح ابن أبي الحديد: ١٤٢/١٣، وشرح نهج البلاغة لابن ميثم: ٢٥٢/٤، ومنهاج البراعة/ حبيب الله الخوئي: ٢٨٤/١١.
- (٤٩) نهج البلاغة: ٤٠.
- (٥٠) منهاج البراعة في شرح نهج البلاغة: ٣٧٢/١.
- (٥١) سورة النمل: ٣٣.
- (٥٢) شرح التسهيل/ ابن مالك: ١٤٢/٣.
- (٥٣) التذليل والتكميل: ١٦٦/١١، وينظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد/ محب الدين الحلبي: ٢٩١٩/١.
- (٥٤) توضيح نهج البلاغة/ الشيرازي: ٢٠/١.
- (٥٥) بحار الأنوار: ١٨٣/٥٤.
- (٥٦) المعجم الوسيط : (قرن): ٧٣٠/٢.
- (٥٧) البرهان/ الزركشي: ٣٣٨/٣.
- (٥٨) نهج البلاغة/ بتحقيق صبحي الصالح: ١٣٠.
- (٥٩) منهاج البراعة في شرح نهج البلاغة: ٣٩١/٦.
- (٦٠) في ظلال نهج البلاغة: ٢٨/٢.
- (٦١) الكليات/ الكفوي: ٦٦٩.
- (٦٢) سورة النور/ ٦٣.
- (٦٣) المعجم الوسيط : (خلف): ٢٥١/١.
- (٦٤) لسان العرب (بهت): ١٢/٢، و(منن): ٤١٥/١٣.
- (٦٥) حقيقة التضمين ووظيفة حروف الجر: ١٥٤.
- (٦٦) وهو قول الأخفش وأبي عبيدة والماتريدي والبعوي والثعالبي، ينظر: مجاز القرآن: ٦٩/٢، وتفسير الماتريدي: ٦٠٢/٧، وتفسير البغوي: ٤٣٣/٣، وتفسير القرطبي: ٣٢٣/١٢، والبحر المحيط في التفسير: ٧٦/٨، وارتشاف الضرب: ١٧٢٩/٤، وتفسير الثعالبي: ١٢١/٧.
- (٦٧) نهج البلاغة: ٢٥٣.
- (٦٨) نهج البلاغة: ١٠٦.

- (٦٩) ينظر: حدائق الحقائق: ٣٧٨/١.
- (٧٠) ينظر: منهاج البراعة: ٣١٩/١.
- (٧١) ينظر: منهاج البراعة: ١٩١/١.
- (٧٢) ينظر: حدائق الحقائق/الكيزري: ٣٧٨/١، ومنهاج البراعة/ الراوندي: ٣١٩/١.
- (٧٣) معارج نهج البلاغة/ البيهقي: ١٥٥.
- (٧٤) نهج البلاغة/ بشرح محمد عبدة: ١٣٢/١.
- (٧٥) ينظر: منهاج البراعة: ٣٣٤/٥ و ٣٤٠.
- (٧٦) توضيح نهج البلاغة: ٣٩٠/١.
- (٧٧) اختيار مصباح السالكين/ ابن ميثم: ١٩٠.
- (٧٨) بهج الصباغة في شرح نهج البلاغة/ محمد تقي التستري: ٤٢٣/١١.
- (٧٩) في ظلال نهج البلاغة: ٣٧٨/١.
- (٨٠) حدائق الحقائق: ٣٧٨/١، وينظر: معارج نهج البلاغة/ البيهقي: ١٥٥.
- (٨١) حدائق الحقائق: ٣٧٨/١.
- (٨٢) ينظر: شرح نهج البلاغة: ٢٤٠/٦.
- (٨٣) ينظر: منهاج البراعة: ٣٣٤/٥ و ٣٤٠.
- (٨٤) ينظر: تهذيب اللغة (بصر): ١٢٦/١٢، ولسان العرب (بصر): ٦٤/٤، وتاج العروس (بصر): ٢٠٩/١٠.
- (٨٥) معارج نهج البلاغة: ١٥٥، حدائق الحقائق: ٣٧٨/١.
- (٨٦) توضيح نهج البلاغة: ٣٩٠/١.
- (٨٧) سورة النمل: ١٢.
- (٨٨) ينظر: شرح نهج البلاغة: ٢٤٠/٦.
- (٨٩) نهج البلاغة: ٢٧٤.
- (٩٠) ينظر: الكشف: ٦٧٠-٦٧١/٢.
- (٩١) تاج العروس: (طلب) ٢٧٤/٣.
- (٩٢) سورة النمل: ١٢.
- (٩٣) شرح نهج البلاغة: ١١٨/١٥.
- (٩٤) نهج البلاغة: ٣٠٤.
- (٩٥) شرح نهج البلاغة: ١٤٤/١٠.

- (٩٦) لسان العرب (طلب): ٥٥٩/١، والقاموس المحيط (طلب): ١٤٠، وأقرب الموارد (طلب): ٧١٠/١.
- (٩٧) البيت من الطويل، وهو في شعر عمرو بن أحمر الباهلي: ٨٤.
- (٩٨) منهاج البراعة/ الخوئي: ٢٣٩/١٨.
- (٩٩) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك: ١٤٣/٣، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد/ محب الدين الحلبي: ٢٩١٣/٦.
- (١٠٠) الجني الداني في حروف المعاني: ٣٨٨-٣٨٩.
- (١٠١) التذييل والتكميل/ أبو حيان: ١٦٩/١١.
- (١٠٢) ينظر: المصدر نفسه، وشرح أبيات مغني اللبيب/ البغدادي: ١٣٠/٢.
- (١٠٣) معاني النحو: ١٨/٣.
- (١٠٤) نهج البلاغة/ بتحقيق صبحي الصالح: ١٣٠.
- (١٠٥) منهاج البراعة في شرح نهج البلاغة/ الخوئي: ٣٧٦/٦.
- (١٠٦) الأصول: ٤١٣/١.
- (١٠٧) الكتاب: ٢١٧/٤.
- (١٠٨) سر صناعة الإعراب: ١٢٣/١.
- (١٠٩) المقاصد الشافية: ٦٣٤/٣.
- (١١٠) سورة الإنسان/ ٦.
- (١١١) مغني اللبيب: ١٤٣.
- (١١٢) المصدر نفسه: ١٤٣.
- (١١٣) منهاج البراعة في شرح نهج البلاغة/ الخوئي: ٣٧٦/٦.
- (١١٤) المعجم الوسيط (شرب): ٤٧٧/١، و(لذ): ٨٢٢/٢.
- (١١٥) نهج البلاغة: ٢٧٤.
- (١١٦) البيت من الطويل، وهو في الديوان: ٤٣.
- (١١٧) شرح نهج البلاغة: ١٠٧/٨.
- (١١٨) الأصول/ ابن السراج: ٤١٥/١، وديوان طرفة بشرح الشنتمري: ٤٣.
- (١١٩) ينظر: التذييل والتكميل: ١٦٧/١١.
- (١٢٠) شرح الرضي على الكافية: ٢٧٢/٤.
- (١٢١) سورة البقرة/ ١٤.
- (١٢٢) ارتشاف الضرب: ١٧٣٢/٤، والتذييل والتكميل: ١٧١/١١.

- (١٢٣) تفسير القرطبي: ٢٠٧/١، وينظر: البحر المحيط في التفسير: ١١٣/١.
- (١٢٤) المفردات في غريب القرآن: ٢٩٨.
- (١٢٥) الصحاح (خلا): ١٨٠/٧.
- (١٢٦) ينظر: أعلام نهج البلاغة/ السرخسي ١٢٣/١.
- (١٢٧) المعجم الوسيط (عصم): ٦٠٥/٢.
- (١٢٨) تهذيب اللغة (عصم): ٣٤/٢.
- (١٢٩) سورة يوسف/ ٣٢.
- (١٣٠) جمهرة اللغة (عصم): ٤٩٧/١.
- (١٣١) الصحاح (لجأ): ٨٠/٢.
- (١٣٢) المصباح المنير (لجأ): ٢٨٣.
- (١٣٣) نهج البلاغة: ٧٨.
- (١٣٤) لسان العرب (ميل): ٦٣٦/١١.
- (١٣٥) بحار الأنوار: ٧٦/٣٤. والباء التي قيل: إنها بمعنى (إلى) هي بَاءُ الغاية، نحو قوله تعالى: ﴿ وَقَدْ أَحْسَنَ بِي ﴾ يوسف/ ١٠٠، ينظر: بصائر ذوي التمييز/ الفيرزآبادي: ١٩١/٢.
- (١٣٦) منهاج البراعة/ قطب الدين الراوندي: ٢٣٨/١.
- (١٣٧) شرح ابن أبي الحديد: ١٩٠/٢، ونحوه في بحار الأنوار: ٧٦/٣٤، ومنهاج البراعة/ الخوئي: ٧٤/٤، ونهج البلاغة/ بشرح محمد عبدة: ٨٣/١، ونهج البلاغة/ بتحقيق صبحي الصالح: ٥٧٧، ومفتاح السعادة/ محمد تقي النقوي: ٥٥/٦.
- (١٣٨) في ظلال نهج البلاغة/ مغنية: ٢٢٦/١.
- (١٣٩) توضيح نهج البلاغة/ محمد الشيرازي: ١٨٠/١.
- (١٤٠) مفتاح السعادة/ محمد تقي النقوي: ٧٢/٦.
- (١٤١) منهاج البراعة/ قطب الدين الراوندي: ٢٣٨/١.
- (١٤٢) البيت من الوافر، وهو في الديوان بشرح ثعلب: ٧٧، وتهذيب اللغة (خفر): ١٣٥/٧، ولسان العرب (خفر): ٢٥٤/٤، وتاج العروس (خفر): ١١/٢٠٦.
- (١٤٣) أساس البلاغة (ميل): ٤٠٠/٢، وينظر: تاج العروس (ميل): ٤٣٩/٣٠.
- (١٤٤) المعاني الكبير: ١١١٠/٢.
- (١٤٥) البيت من الوافر، وهو في الديوان: ٧٩، وأمالي القالي: ٦٧/٢، ولسان العرب (غبط): ٣٦١/٧، وتاج العروس (غبط): ٥٠٨/١٩.

(١٤٦) المحكم والمحيط الأعظم/ابن سيده (الغين والطاء والباء): ٤١٢/٢، لسان العرب (غبط):
٣٥٨/٧

(١٤٧) توضيح نهج البلاغة: ١ / ١٨٠.

(١٤٨) الغارات: ٦٩٢/٢، وتاريخ الطبري: ٩٠/٥.